والاختيار

مراد الله ويريده مع كونه نزوعا للفلاسفة في نفي كون الواجب فاعلا على سبيل القصد
انه مخالف للنصوص الدالة على ان ارادته تعالى تتعلق بشيء دون شيء في وقت
دون وقت وانه قد امر للعباد على ما يشاء منهم قال الله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد
بكم العسر انما قولنا لشيء اذا اردناه ان نقول له كن فيكون ولو تمادينا لا تنتهي الى الارض
جميعا وعند ضرار ارادته تعالى نفس ذاته وفساده يتبين مما مر من ورود تخالف الذات
والمحل وعند الكرامية ارادته تعالى صفة حادثة قائمة بالذات وهو فاسد لما مر
وما سيأتي من استحالة قيام الحوادث بذاته تعالى ولان صدور الحوادث عن الواجب
لا يكون الا بالاختيار فيتوقف على الارادة فيلزم الدور او التسلسل لا يقال استناد الحوادث
الى الذات انما هو بطريق الايجاب دون الاختيار فلم لا يجوز ان يكون البعض
منها موقوفا على شرط حادث فيكون حادثا لانا نقول ... يلزم من تعاقب حوادث
لا بداية لها وقد تقررت استحالته ولان تلك الشروط اما صفات الباري فيلزم
حدوثه لان ما لا يخلو عن الحادث حادث او لا فيلزم افتقاره في صفاته وكمالاته
الى الغير وعند محققي المعتزلة ارادته تعالى هي علمه بما في الفعل من المصلحة ويسمو
الداعي الى الفعل واختاره ركن الدين الخوارزمي في آخر ... والغاية جميعا وابو الحسين
في الغاية خاصة قالوا والداعي منحصر في العلم والظن والاعتقاد باشتمال الفعل
والترك على المصلحة لكنه لما امتنع في حق الباري تعالى الظن والاعتقاد تعين ان
الداعي في حقه تعالى هو العلم بالمصلحة واحتجوا على ان الارادة فعل المريد
قطعا واتفاق في قول فلان يريد هذا او يكره ذلك ولهذا يمدح ويثاب عليها ويذم
ويعاقب عليها قال الله تعالى يريدون ثواب الدنيا والله يريد ثواب الاخرة
وقال تعالى منكم من يريد ثواب الدنيا ومنكم من يريد ثواب الاخرة فهذا الفعل لو كان
غير الداعي لكان للفاعل شعور به ضرورة ان الفاعل هو المؤثر في الشيء بالقصد
والاختيار وذلك لا يكون الا بعد الشعور به لكن اللازم باطل لانا لا نشعر عند الفعل
او الترك بمرجح سوى الداعي الجالب او المرجح على الصارف والجواب انه ان اريد
بكونه فعلا للمريد مجرد استنادها اليه كما في قولنا فلان يقدر على كذا ويعجز عن كذا
فهذا لا يقتضي كونه اثرا صادرا عنه بالقصد والاختيار ليلزم الشعور به وان
اريد انه اثر له بطريق القصد والاختيار فممنوع ولا نبعد دعوى الاتفاق على
نقيض ذلك كيف ولو كان كذلك لاحتاجت الى ارادة اخرى وتسلسلت وترتب
الثواب والعقاب على الارادة انما هو باعتبار ما يلزمها من الافعال او بتحصيل
الدواعي او نفي الصوارف او نحو ذلك مما للقصد فيه مدخل وايضا المدح والذم على
الشيء فلا يقتضيان كونه فعلا اختياريا وهو ظاهر ثم لا نسلم انه لا شعور لنا بمرجح
سوى الدواعي اعني اعتقاد المصلحة والمنفعة بل نجد من انفسنا حالة ميلانية

منبعثة

منبعثة عن الدواعي او غير منبعثة هي السبب القريب في الترجيح والتخصيص فدعوى
كون الارادة مغايرة للداعي اجدر بان تكون ضرورية وكثير لهذا تتمة وعند الفلاسفة
ارادته تعالى هي العلم بالنظام الاكمل وقد سلف بسطه ورده تنبيهان الاول
للقوم هنا اشكالات بابى التعرض لها وللاجوبتها في مبحث التعلقات الثاني
مذهب اهل الحق ان كل ما اراده الله تعالى فهو كائن وان كل كائن فهو مراد له
تعالى وان لم يكن مرضيا ولا مامورا به بل منهيا عنه وهذا ما اشتهر عن السلف
ان ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن وخالفت المعتزلة في الاصلين ذهابا الى انه يريد
من الكفار والعصاة الايمان والطاعة ولا يقع مراده ويقع منهم الكفر والمعاصي ولا يريدها
وكذا جميع ما يقع في العالم من الشرور والقبائح وسيأتي الرد عليهم في مباحث الافعال ان
شاء الله تعالى ثم اشار الى اثبات اتصاف ذاته تعالى بالسمع والبصر بقوله سميع
بالادراك اللائق للوزن وبصير يعني ومما يجب له تعالى اتصاف ذاته بصفتي السمع
والبصر لما مر في بحث اتصافه بالحياة فقد اليه واشار بقوله ما يشاء يريد اي كل
ما هو مشيء له تعالى فهو مراد له كما ان كل ما هو مراد له فهو مشيء له اي اتحاد
المشيئة والارادة والرد على من فرق بينهما وهم الكرامية خاصة حيث جعلوا
المشيئة صفة واحدة ازلية تتناول ما يشاء الله بها من حيث يحدث والارادة حادثة له
متعددة بتعدد المرادات فان قلت فما وجه استفادة الرد من هذه العبارة
قلت توضيحه ان التقدير ما يشاؤه الله من حيث هو مشيء هو بعينه الذي
يريده من تلك الحيثية والكرامية لا تقول باتحاد الحيثية كما لا يلتبس على ذي فهم
واشار الى اثبات اتصاف ذاته تعالى بالكلام بقوله متكلم اي ومما يجب له تعالى
اتصافه بصفة الكلام اذ قد تواتر القول بذلك عن الانبياء وقد ثبت صدقهم
بدلالة المعجزات من غير توقف على اخبار الله تعالى عن صدقهم بطريق التكلم حتى
يلزم الدور كما في الشبهة وقد يستدل على ذلك بدليل عقلي على قياس ما مر في السمع
والبصير وهو ان عدم التكلم ممن يصح اتصافه بالكلام اعني الحي العالم القادر
نقص واتصاف باضداد الكلام وهو على الله تعالى محال وان نوقش في كونه
نقصا سيما اذا كان مع قدرة على الكلام كما في السكوت فلا خفاء في ان التكلم كمال
بينه ويمتنع ان يكون المخلوق اكمل من الخالق والاعتراض والجواب هنا كما مر
في السمع والبصير وبالجملة لا خلاف لارباب الملل والمذاهب في كون الباري تعالى
متكلما وانما الخلاف في معنى كلامه وفي قدمه وحدوثه كما سر تفصيله ويمتنع صفة
الكلام تنبيه لا يتوهم من تعرضنا المشتقات بعد تعرضنا لمبادي الاشتقاق انا
نثبت الاحوال على ما ذهب اليه القاضي ابو بكر وامام الحرمين منا وابو هاشم
واتباعه من المعتزلة فانه خلاف مذهب الجمهور وانما النكتة فيه الاشارة الى دخول

مطلب عدم القول بثبوت الاحوال

Copyright © King Saud University